مقابلة

كاتيا شمعون
Cathicha8@gmail.com

اللواء البيسري مع مراسلي الصحف العربية:
عدم منح تأشيرة دخول قرار سيادي لبنان غير ملزم تبريره

في الدول الطبيعية يعتبر تطبيق القانون وسيادة النظام العام من البديهيات، انما ما هو غير طبيعي ان تصبح مؤسسة امنية او مدنية محل اعتراض واتهام وهجوم من البعض، لانها عمدت الى إعمال (تنفيذ) القانون والعمل بموجبه في معالجة امر يتعارض ومبدأ السيادة اللبنانية

تعددت القراءات ومعها الاتهامات ربطا بتنفيذ المديرية العامة للامن العام قرار منع دخول مواطنة من دولة عربية شقيقة الى لبنان، ووصل الامر بالبعض الى رسم سيناريوهات متخيلة لا تمت الى حقيقة الامر بصلة، مع ربط هذه السيناريوهات بظروف البلد الراهنة، ما دفع المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري الى مخاطبة الاشقاء العرب من مساحة الحرية الواسعة التي يُفردها لبنان لوسائل الاعلام، وتحديدا عبر مراسلي الصحف العربية في بيروت، حيث اكد ان "اي قرار يصدر عن الامن العام في ما يتعلق بمنح او عدم منح تأشيرة دخول لأي اجنبي الى لبنان، او تنظيم اقامة له او رفض تنظيم اقامة او حتى الغاء اقامة، هي صلاحيات ناطها القانون بالامن العام". وقال "اننا حريصون على افضل العلاقات واحسنها مع جميع الدول العربية الشقيقة، والشعب اللبناني لا ينسى وقوف الاشقاء العرب الى جانبه في السراء والضراء، لاسيما المملكة العربية السعودية التي رعت وساهمت بفاعلية في الوصول الى اتفاق الطائف الذي انهى الحرب في لبنان، وواكبت الاتفاق بالدعم والمساندة على كل الصعد، وايضا دولة الكويت التي ناصرت القضايا اللبنانية وساهمت في عملية اعادة الاعمار والنهوض عبر صندوق التنمية الكويتي، وايضا دولة الامارات العربية المتحدة التي تفتح ابوابها امام اللبنانيين للعمل، ودولة قطر التي كان لها دور اساسي في اعادة اعمار ما هدمته اسرائيل".

في خلال لقاء سادته المكاشفة والمصارحة جمعه الى وفد من مراسلي الصحف العربية، شدد اللواء البيسري على ان "اي قرار بعدم منح تأشيرة دخول هو قرار سيادي، وغير ملزم لبنان تبريره، الا ضمن الاطر الديبلوماسية".

وقال: "بالنسبة الى لبنان، فان اسرائيل هي دولة عدوة، والقانون واضح في هذا الشأن، ومَن يريد التطبيع مع الكيان الاسرائيلي فليتفضل ويعلن موقفه، وينزل الى مجلس النواب ويعدل القوانين، ونرجو عدم اعتماد المزايدات الاعلامية والشعبوية".

اضاف: "الامن العام جهاز تنفيذي وسلطة انفاذ القوانين، وعندما ننفذ القوانين لا نبرر، ومَن يجب عليه التبرير هو الذي يدعو الى عدم تطبيقها".

بالنسبة الى الصحافية فجر السعيد، اوضح اللواء البيسري ان "هناك قرارا بعدم منحها تأشيرة دخول الى لبنان. هل هذا القرار موجه لا سمح الله ضد دولة الكويت؟ بالطبع لا، ومعاذ الله، هو محصور بشخص ليس اكثر. القانون اللبناني يقول حرفيا: "يعاقب كل لبناني وكل شخص في لبنان من رعايا الدول العربية يدخل مباشرة او بصورة غير مباشرة ومن دون موافقة الحكومة اللبنانية المسبقة بلاد العدو حتى وان لم يكن المقصود من دخوله احد الاعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة".

سأل اللواء البيسري: "ماذا لو اقامت جهة ما او فرد دعوى في حق السيدة السعيد امام النيابة العامة، استنادا الى هذا القانون؟".

واشار الى "ان علاقة لبنان مع دولة الكويت الشقيق ومع شعبه الابي، اكبر بكثير من ان يحاول البعض تعكيرها، وهذا الكلام قاله معالي الوزير الداخلية والبلديات القاضي بسام مولوي في لقائنا مع سعادة القائم باعمال السفارة الكويتية في لبنان عبدالله سليمان الشاهين، عدا عن التعاون الامني القائم بيننا. لذا اكرر، واتمنى ان تتوقف المزايدات الشعبوية، ويكفي لبنان ما لديه من مشاكل وهموم. عدا عن ان هذا الملف لا علاقه له لا بحرية التعبير المصانة قانونا، ولا بحرية الرأي كما حاول البعض للاسف اخذ الامور في هذا المنحى. يكفي ان نتذكر ما حصل مع احد السفراء الاوروبيين المعتمدين في الكويت عندما اعلن تضامنه مع اسرائيل في الحرب التي تشنها على الفلسطينيين، وكيف طالب العديد من الكويتيين بطرده مما اضطره الى الاعتذار علنا".

وقال اللواء البيسري: "آليت على نفسي ان لا ابرر اجراء اتخذ بناء على معطيات امنية موثقة، لأن هذا الاجراء هو اجراء سيادي بامتياز ومن صلاحيات الامن العام، واتمنى ان لا يفسر اي اجراء من هذا النوع انه ضد اي دولة شقيقة او صديقة، لانني حريص اشد الحرص على العلاقة المميزة مع الدول العربية الشقيقة، وهذا الموقف هو موقف السلطة السياسية في لبنان، ولاسيما وزير الداخلية". ولفت الى انه "ليس لدينا اي شيء ضد السيدة السعيد، لكن لا يمكنها المجاهرة بالدعوة الى التطبيع مع الكيان الاسرائيلي، وهو كيان يعتبر عدوا لنا، وقوانيننا تجرم من يدعو الى التطبيع معه".

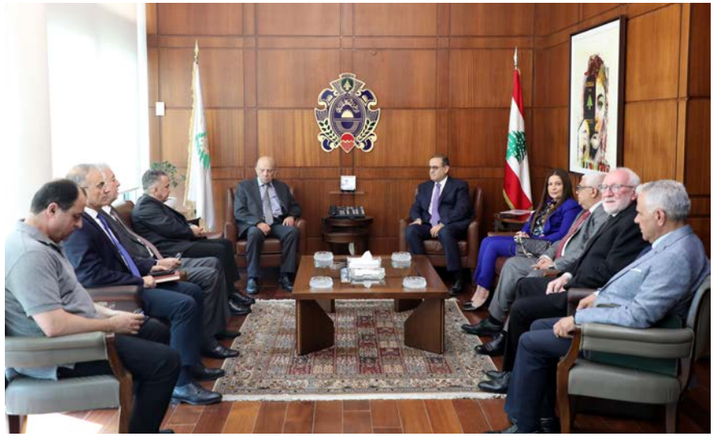

اللواء الياس البيسري في لقائه مع وفد المراسلين العرب.

وردا على اسئلة المراسلين العرب، قال اللواء البيسري "لسنا في وارد ان نتجادل مع احد، لدينا ما يكفينا من عمل ومهمات، ومَن يريد ان يطلع ويستفسر عن امور معينة، نحن جاهزون، ولكن ضمن الاصول القانونية والاحترام، وقراراتنا في المديرية لا نتخذها الا استنادا الى القوانين والصلاحيات المناطة بنا، المزايدات والشعبوية لا تفيد في العمل الامني".

وعما اذا كانت هناك خلفيات معينة للقرار، اكد اللواء البيسري انه "لم نتعود ان نربط القرارات او الاجراءات المتخذة في الامن العام باطار طائفي او مذهبي او سياسي، وليست هذه تربيتنا في الامن العام"، قائلا للمتحاملين والمزايدين "ابعدوا ايديكم عن الامن العام، ومن لديه ملاحظات او توضيحات يمكنه التواصل معنا، ويجب ان يعتاد الناس على ان هناك مؤسسات تحترم مواطنيها وتحترم المقيمين على ارض لبنان، وكل ذلك تحت سقف القانون".

وردا على سؤال حول قول الصحافية السعيد انها منعت من مغادرة المطار للاقامة في احد الفنادق حتى موعد السفر؟ اوضح اللواء البيسري "انه تم التعامل مع السيدة السعيد بكل احترام، وحصل تواصل مع السفارة الكويتية ونسقنا حضور وفد من السفارة الى المطار، وبقي معها الى حين موعد اقلاع طائرة العودة الى الكويت".

وعن وجود وثائق اخضاع، لفت اللواء البيسري الى انه "لا يوجد شيء اسمه وثيقة اخضاع او وثيقة تطويع، ولا ادري مصدر هذه العبارة، انما توجد في الامن العام قرارات واجراءات تتخذ وتنفذ".

عن مصادر المعلومات حول الصحافية السعيد ودعوتها الى التطبيع مع العدو، قال ان "الامن العام يعمل على جمع المعلومات، والاعلام المفتوح احد هذه المصادر".

عن الاجتماع مع وزير الداخلية، اكد ان "الاجتماع كان صريحا، واوضحنا كل الامور للقائم باعمال السفارة الكويتية، وابدينا جهوزية لمعالجة اي امر وفق الاطر القانونية، كغيرها من القضايا التي عولجت في الاشهر الماضية في روح من التعاون والاخوة، استنادا للقوانين ومبدأ حسن النية، وكان لها الاثر الايجابي لدى الاخوة الكويتيين".

عن الاستعدادات الامنية لملاقاة موسم السياحة والاصطياف،قال: "هناك تنسيق وتعاون بين كل الاجهزة العسكرية والامنية، ونحن ساهرون على امن الوافدين الى لبنان وسلامتهم، لاسيما الاشقاء العرب، ورسالتي الى الاشقاء: نحن لا تربطنا الحاجة انما الاخوة والمحبة، ونحن ملتزمون عمقنا العربي".

المرسوم 15698

نص القانون اللبناني في المرسوم رقم 15698 تاريخ 1964/3/6 على انه "يعاقب بذات العقوبة كل لبناني وكل شخص في لبنان من رعايا الدول العربية يدخل مباشرة او بصورة غير مباشرة ومن دون موافقة الحكومة اللبنانية المسبقة بلاد العدو حتى وان لم يكن المقصود من دخوله احد الاعمال المنصوص عليها في الفقرة السابقة من هذه المادة".

طرد السفير التشيكي

في 17 ايار 2021 طالب العديد من الكويتيين بينهم نواب في مجلس الامة (البرلمان) - عبر مواقع التواصل الاجتماعي- بطرد السفير التشيكي مارتن دوفوراك بعد اعلانه التضامن مع اسرائيل في الحرب التي تشنها على الفلسطينيين، خلال وضعه ملصق I Stand with Israel (انا داعم لاسرائيل)، على الصورة الشخصية لحسابه على تطبيق انستغرام.

قانون "يجرّم" التطبيع مع اسرائيل

في 21 ايلول 2020 دعت 41 منظمة في الكويت برلمان البلاد الى اقرار قانون "يجرم" التطبيع مع اسرائيل. جاء ذلك في بيان مشترك صادر عن هذه المنظمات غير الحكومية، وابرزها جمعية المحامين وجمعية المعلمين والجمعية الاقتصادية الكويتية.

حظر التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي

في 27 ايار 2021 وافق مجلس الامة الكويتي (البرلمان)، بالاجماع، من حيث المبدأ على مشروع قانون يحظر التطبيع مع الاحتلال الاسرائيلي. وقال المجلس، في بيان تلاه رئيسه مرزوق الغانم، وفق القانون الكويتي، تعد اسرائيل دولة معادية، ويحظر على الاشخاص الطبيعيين والاعتباريين عقد اتفاقات او صفقات مع هيئات او اشخاص مقيمين في اسرائيل او منتمين اليها بجنسيتهم او يعملون لحسابها او لمصلحتها".